أن يكون فَعْوَلْت من عنّ يعِنّ ومطاوِعُة تَعَنْوَنَ ومصدره التَعَنْوُن وهذه الواو لا يجوز هَمْزها لِمَا قدّمنا ذكره وأيضاً فقد قالوا في عَلْونته يجوز أن يكون فَعْولت من العلانية وحاله في ذلك حال عنونته على ما مضى وقد قالوا أيضاً سَرْولته تسرْوُلاً ولم يهمزوا هذه الواو لما ذكرنا فإن قيل فلو همزوا فقالوا التَسَرْؤُل لَمَا خافوا لَبْساً لقولهم مع زوال الضمّة عنها تَسَرْوَل وسَرْوَلْته ومُسَرْوِلَ كما أنهم لَمّا قالوا وَقْتٌ واوقات ومَوْقِت ووَقّتته أعلمهم ذلك أن همزة أُقّتت إنما هي بدل من واو فقد ترى الأصل والزائد جميعاً متساويين متساوقين في دلالة الحال بما يصحب كلّ واحد منهما من تصريفه وتحريفه وفي هذا نقض لما رُمْت به الفصل بين الزائد والأصل .

قيل كيف تصرّفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه وأدلّ عليها من الزائد ألا ترى أنك لو حقّرت تَسَرْوُلاً وقد همزته تحقير الترخيم لقلت سُرَيْل فحذفت الزائد ولم يبق معك دليل عليه ولِو حقّرت نحو أُقّتت وقد نقلتها إلى التسمية فصارت أُقّتَة تحقير الترخيم لقلت وُقَيتة وظهرت الواو التي هي فاء .

فإن قلت فقد تجيز ههنا أيضاً أُقَيتة قيل الهمز هنا جائز لاواجب وحذف الزوائد من تسرؤل في تحقير الترخيم واجب لا جائز فإن قلت وكذلك همز الواو في تَسَرْؤُل إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً قيل همز الواو حشوا أثبتُ قدماً من همزها مبتدأة أعنى في بقائها وإن زالت الضمّة عنها ألا ترى إلى قوله في تحقير قائم قويئم وثباتِ الهمزة وإن زالت الألف الموجِبة